

Distr.: General
12 February 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - طلب إلي مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر على الأقل عن الحالة في الصومال وعن الجهود المبذولة لتشجيع عملية السلام.

٢ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي حصلت منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/987). وينصب التركيز الرئيسي فيه على التحديات التي واجهت عملية المصالحة الوطنية في الصومال التي استمرت في كينيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والتقدم الذي أحرزته، برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وبدعم من المجتمع الدولي. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الحالة السياسية والأمنية في الصومال والأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في البلد.

ثانيا - عملية المصالحة الوطنية الصومالية

٣ - بحلول منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وصلت التطورات في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المعقود في مباباتي، كينيا، إلى طريق مسدود بشأن التنازع على اعتماد ميثاق (انظر S/2003/987، الفقرات ١٣-١٨). وقام بعض الزعماء، بمن فيهم رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية، عبد القاسم صلاّد حسن، والعقيد بري عدن شيري من تحالف وادي جوبا ومحمد ابراهيم هبساّدي من جيش الرهانوين للمقاومة، فضلا عن عثمان علي "أتو" وموسى سودي "يلاهاو" برفض اعتماد الميثاق وعادوا إلى الصومال. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت مجموعة منهم تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني المؤلف من ١٢ فصيلا برئاسة موسى سودي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع مجلس الإنقاذ الوطني مذكرة تفاهم مع رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية اعترف فيها باستمرار تلك الحكومة في تولي مهامها. وأعلن الموقعون أيضا اعترافهم عقد مؤتمر مصالحة وطنية جديد مستقل عن مؤتمر مباباتي، كينيا. بيد أنه لم يعقد أي مؤتمر مواز.



٤ - وفي مؤتمر قمة إيجاد العاشر المعقود في كمبالا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة يوري موسيفيني، رئيس أوغندا، ركّز رؤساء الدول اهتمامهم على سبل ووسائل إعادة عملية المصالحة الوطنية الصومالية إلى مسارها الصحيح. وشارك في المؤتمر أيضا الرئيس جواكيم تشيسانو رئيس موزامبيق (رئيس الاتحاد الأفريقي) والسيد ألفا كوناري (رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي). وتعاون مستشاري الخاص، محمد سحنون، بصحبة ممثلي للصومال، وينستون تيمان، بنشاط مع زعماء إيجاد في الجهود المبذولة لإعادة تنشيط عملية المصالحة المتأخرة.

٥ - وقرر رؤساء دول إيجاد توسيع عضوية اللجنة التقنية التابعة لإيجاد بحيث تشمل إريتريا وأوغندا والسودان بالإضافة إلى إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وإعادة تسميتها لجنة التيسير التابعة لإيجاد. وعُيّن المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للصومال عضوا في لجنة التيسير أيضا. وأوعز مؤتمر القمة إلى لجنة التيسير بأن تجتمع في نيروبي على المستوى الوزاري في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض حالة عملية المصالحة الوطنية الصومالية.

٦ - وعُقد الاجتماع الوزاري، الذي ترأسه وزير خارجية كينيا، في نيروبي في الموعد المحدد وحضره وزراء من إريتريا وأوغندا وجيبوتي فضلا عن مسؤولين إثيوبيين. واتفق الوزراء على أن توجه الدعوة إلى الزعماء الصوماليين إلى مشاوررة للزعماء تعقد في كينيا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى ألا تبدأ المرحلة الثالثة من المؤتمر إلا بعد الاختتام الناجح لمشاررة الزعماء.

٧ - وأشارت الحكومة الوطنية الانتقالية ومجلس الإنقاذ الوطني عدة اعتراضات على مشاوررة الزعماء المقترحة. وركّز الاعتراض الرئيسي على مسألة التمثيل. فقد أعربت مجموعة الزعماء الذين أيدوا اعتماد ميثاق في منتصف أيلول/سبتمبر عن رغبتها في أن تعقد المشاوررة في موعدها المحدد وأن تقتصر المشاركة فيها على عبيدي قاسم صلال حسن وأولئك الزعماء الذين وقّعوا إعلان إيلدوريت (S/2002/1359، المرفق) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ومن ناحية أخرى، أعربت مجموعتنا الحكومية الوطنية الانتقالية ومجلس الإنقاذ الوطني عن رغبتها في وجود تمثيل متزايد للزعماء واستبعاد رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية السابقين (انظر S/2003/987، الفقرة ٩). وبالإضافة إلى ذلك، دعت المجموعتان إلى تأجيل مشاوررة الزعماء للاحتفال بالأيام الأخيرة من شهر رمضان.

٨ - وأجرى وزير خارجية كينيا ويرفقتة المستشار الخاص الكيني للصومال ورئيس المؤتمر، بيتول كيبلالات، محادثات مع المسؤولين في إثيوبيا وجيبوتي والمملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر بغية التماس الدعم لعملية المصالحة الوطنية الصومالية.

٩ - وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد كيران برندرغاست، بزيارة للمناطق الشرقية والقرن الأفريقي في الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد الاستماع إلى إفادات إعلامية متعمقة قدمها مستشاري الخاص وممثلي للصومال، أجرى وكيل الأمين العام مناقشات مع طائفة عريضة من الزعماء الصوماليين ووزير خارجية كينيا، والسيد كييلغات، وأعضاء لجنة التيسير التابعة لإيغاد واللجنة التنفيذية لهيئة تنسيق المعونة المقدمة للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري للصومال وجهات فاعلة خارجية أخرى لتقييم الحالة الراهنة واحتمالات المصالحة الوطنية في الصومال فضلا عن التخطيط لدور مقبل تضطلع به الأمم المتحدة في البلد.

١٠ - واضطرت لجنة التيسير، في جلستها الثانية المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، مرة أخرى إلى تأجيل مشاورة الزعماء إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي بلاغ مشترك شدد الوزراء على أن أي زعيم صومالي وجهت إليه الدعوة ولم يحضر الاجتماع "سيعتبر غير مهتم بعملية المصالحة ويعامل على هذا النحو". وبالنظر إلى استمرار حالة الجمود اضطر وزير خارجية كينيا، بعد التشاور مع الرئيس موسيفيني إلى تأجيل مشاورة الزعماء مرة ثالثة حتى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

١١ - وقام المراقبون الدوليون في المؤتمر، بمن فيهم ممثلي بالاشتراك مع جميع أصحاب الشأن الصوماليين على مستوى المجموعات فضلا عن المستوى الفردي، في بذل الجهود للتوفيق بين المواقف المتباينة. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ترأس المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي وفدا يضم ممثلين لأوغندا والسويد وكينيا والمملكة المتحدة للاجتماع مع ممثلي الحكومة الوطنية الانتقالية ومجلس الإنقاذ الوطني في مقديشيو بغية إقناعهم بالمشاركة في مشاورة الزعماء في نيروبي. وعلى غرار ذلك، عقد المراقبون الدوليون في ١٢ كانون الأول/ديسمبر اجتماعا في نيروبي مع الزعماء الصوماليين ذوي الآراء المعارضة وحثوهم على اتخاذ موقف متعاون يضمن مشاركة جميع الزعماء الصوماليين في مشاورة الزعماء.

١٢ - وبعد إجراء مناقشات مع الزعماء الصوماليين في نيروبي في ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير، شرع الرئيس موسيفيني ورئيس كينيا هواي كيباكي في مشاورة الزعماء الصوماليين في نيروبي في ٩ كانون الثاني/يناير. وناشد الرئيس موسيفيني الزعماء الصوماليين التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة والاتفاق على السلام الدائم في البلد وتشكيل جيش وطني واستعادة سيادة الصومال وإنعاش الاقتصاد.

١٣ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وقّع الزعماء الصوماليون وثيقة معنونة "إعلان بشأن التنسيق بين مختلف القضايا المقترحة من المندوبين الصوماليين في اجتماعات التشاور

الصومالية المعقودة في الفترة من ٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتألّفت الوثيقة من تعديلات مقترحة على الميثاق الاتحادي المؤقت المعتمد في الهيئة العامة للمؤتمر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقرر الزعماء: أن عنوان الميثاق سيكون الميثاق الاتحادي المؤقت للجمهورية الصومالية، وأن اسم الحكومة سيكون الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأن مدة ولايتها ستكون خمس سنوات؛ وأن البرلمان الاتحادي المؤقت سيتألف من ٢٧٥ عضواً، ١٢ في المائة منهم من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الوثيقة إلى إجراء تعداد وطني في الوقت الذي يجري فيه صياغة دستور جديد فضلاً عن إقراره بواسطة استفتاء وطني يجري الإشراف عليه دولياً. بيد أنه نشب خلاف في أعقاب ذلك بشأن طريقة اختيار أعضاء البرلمان ويجري بذل الجهود للتغلب على هذه المشكلة.

١٤ - وفيما يتعلق بتمويل المؤتمر، أعلنت لجنة التيسير التابعة لإيغاد عن وجود أزمة مالية شديدة وجددت نداءها الموجه إلى المانحين طلباً لتمويل إضافي في كانون الأول/ديسمبر. وقررت لجنة التيسير أن تكاليف المؤتمر في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ستصل إلى ١١ مليون يورو. وفي حين أفيد أن المانحين قد أعلنوا عن التبرع بخمسة ملايين يورو فقد رئي أن المؤتمر يواجه عجزاً قدره ٥,٩ مليون يورو (٥٤ في المائة) بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٥ - وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية المؤتمر قد قدمت الدعم لنفقات قرابة ٨٠٠ صومالي في مباغاتي حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبالنظر للوصول إلى طريق مسدود في أعمال المؤتمر والحالة المالية غير المستقرة، بدأت لجنة التيسير التابعة لإيغاد في عملية نشطة لإعادة كثير من الصوماليين إلى الوطن، باستثناء ٣٦٦ مندوباً معتمداً للمرحلة الثانية من المؤتمر و ٤٥ من الشيوخ الصوماليين.

١٦ - وفي غضون ذلك، أعلنت إيطاليا عن تبرع إضافي بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وساهمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسويد وجامعة الدول العربية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار و ٥٠ ٠٠٠ دولار و ٧٥ ٠٠٠ دولار، على التوالي. وما زالت اللجنة الأوروبية هي المساهم الرئيسي في المؤتمر.

١٧ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عُثر على الشيخ إبراهيم علي، أحد المندوبين في المؤتمر وسائقه وشخص آخر قتل في غابة نغونغ في نيروبي. وعُثر على مندوب آخر، أحمد رشيد شيخ محمد، وهو كندي من أصل صومالي، قتيلاً في مباغاتي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين تعتبر وفاة الأخير ناجمة عن أسباب طبيعية، فما زالت السلطات الكينية تجري تحقيقاً بشأن الحادث الأول.

ثالثا - التطورات داخل الصومال

١٨ - عقب إقالة حسن أبشر فرح وعبد الله ديراو اسحق من منصبيهما كرئيس وزراء ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية، على التوالي (انظر S/2003/987، الفقرة ٩) انتخب مصطفى غودودو رئيسا جديدا للجمعية في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وعيّن عبيد قاسم صلاّد حسن، محمد عبيد يوسف رئيس وزراء جديدا للحكومة الوطنية الانتقالية في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وقد عين السيد يوسف منذ ذلك الحين مجلس وزراء يضم ٣٧ وزيرا.

١٩ - وأجرى عبيد قاسم صلاّد حسن وأعضاء مجلس الإنقاذ الوطني محادثات مع المسؤولين في جيبوتي والجمهورية العربية الليبية والمملكة العربية السعودية واليمن في الفترة من ١٣ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عما ذكر أنه التماس الدعم السياسي والمالي لعقد مؤتمر مصالحة في الصومال. وتشير التقارير إلى أن رئيسي جيبوتي والجمهورية العربية الليبية شجعا الزعماء الصوماليين على العودة إلى عملية المصالحة الوطنية الصومالية التي تتولى قيادتها إيغاد.

٢٠ - وشارك عبيد قاسم صلاّد حسن في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في كوالالمبور في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر أيضا المؤتمر العاشر لرؤساء دول إيغاد المعقود في كمبالا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٢١ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ برلمان "صوماليلاند" قرارا يؤكد سلطة "صوماليلاند" على منطقتي سول وسناج اللتين تدعيان "بونتالاند" السيطرة عليهما أيضا. وفي رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال ذكرت إدارة "بونتالاند" أنها لن تتردد في استخدام جميع الوسائل المتاحة لها للدفاع عن أمن وسلامة "بونتالاند". وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، تولت القوات الموالية لحكومة "بونتالاند" السيطرة على مقاطعة لاس عنود في منطقة سول. وتعتبر "صوماليلاند" أن حدودها هي حدود محمية صوماليلاند البريطانية السابقة التي كانت تشمل المنطقتين. ويستند زعم "بونتالاند" إلى أن القبائل التي تعيش في المنطقتين معظمها من الدارود، وهي الجماعة الرئيسية في "بونتالاند".

٢٢ - ونظرا لتصاعد التوتر بين الحكومتين، أصدر وزير خارجية كينيا بيانا في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ باسم لجنة التيسير التابعة لإيغاد طلب فيه من الطرفين ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس.

٢٣ - وطلبت أيضا من الطرفين الامتناع عن استعمال القوة. وقمت بحث الطرفين على التماس حل من خلال الحوار السياسي وذكرتهما بمسؤوليتهما عن حماية السكان المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى منطقتيهما وكما كررت دعوتي إلى الأطراف الصومالية بالتوصل إلى اتفاق بشأن المصالحة الوطنية يضع حدا للقتال وإراقة الدماء في البلد.

رابعاً - الأمن

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الانتهاكات الأمنية في "صوماليلاند" تشير قلقاً بالغاً، وهي منطقة ظلت حتى ذلك الوقت تتمتع بسلام نسبي. ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت الدكتورة أنالينا تونيلي، وهي إيطالية، رمياً بالرصاص من مسافة قريبة في مقر مركز لعلاج السل كانت قد أسسته في بورما. وكانت قد كرسَتْ في وقت سابق عدة سنوات من العمل الطبي في ميركا ومنطقة شايبلي السفلى. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اغتيل ريتشارد وإنيد آينغتون، وهما من المملكة المتحدة، داخل منزلهما في منطقة الشيخ، وكانا يدرسان في مدرسة الشيخ الثانوية كموظفين تابعين لمنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة وهي منظمة غير حكومية. وما زالت تحقيقات سلطات "صوماليلاند" فيما يتعلق بهذين الحادثين جارية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى موظفون تابعون لمنظمة دولية غير حكومية رسالة تهددهم بالعنف، مما اضطر المنظمة إلى سحب موظفيها الدوليين من هرجيسا.

٢٥ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قتل قائد فرقة شرطة المرور في هرجيسا خارج منزله. وأفيد بأن سبب الهجوم له علاقة بدوره في التحقيق في حادث مرور ضالع فيه أحد أفراد عشيرته.

٢٦ - وكان هناك قتال عشائري متقطع بين موروساد ودودوبل في مقاطعة البور في غالغودود وبين أفراد قبيلتي دير وماريهان في منطقة هيرالي بإقليم مودوغ. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن رجلاً من عشيرة دير قتل فرداً من عشيرة ماريهان انتقاماً لمقتل والده في عام ١٩٩٢. وأدى حادث القتل إلى نشوب قتال عشائري في قرية هيرالي بمقاطعة أبودواق. واستمرت الاشتباكات بصورة متقطعة ثم تحول الخلاف إلى اقتتال من أجل السيطرة على المراعي والمياه في هيرالي.

٢٧ - وفي مقديشيو، لا تزال الجريمة مشكلة رئيسية كما لا يزال خطر اختطاف موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المساعدة الإنسانية والهجوم عليهم كبيراً جداً. وكثيراً ما كانت المدينة مشوبة بالتوتر لأن العشائر المسيطرة على أنحاء مختلفة من المدينة تدين بالولاء للمجموعات المتنافسة المشاركة في عملية المصالحة الوطنية الصومالية. وكانت حالات التوتر في عملية المصالحة تؤدي إلى الصراع داخل المدينة من حين لآخر، رغم أنها لم تؤدي إلى نشوب مواجهات كبرى.

٢٨ - وتواصلت مظاهر التوتر بين محمد ضيري وموسى سودي، وهما ينتميان لفصيلتين مختلفتين من حاويي/أبغال. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت ميليشيا محمد ضيري قافلة تحمل موسى سودي وغيره من السياسيين المرموقين في أبغال بشمال مقديشيو لأنهما كانتا تمر من دون إذن عبر منطقة تخضع لسيطرة الفصيلة التي ينتمي إليها.

٢٩ - وكشف وصول حوالي ١٥ "تقنيا" من مقديشيو إلى المناطق المخاضية لماركا في شابيل السفلى، في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، عن تصاعد مظاهر التوتر الناجم عن التنافس من أجل ابتزاز الضرائب من تجار الموز. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نشب القتال بين غير وسعد، وهما فصيلتان من فصائل هاويي/حبر - غدير. وسقط عدد كبير من الضحايا بين قتلى وجرحى قبل توصل الشيوخ إلى ترتيب وقف إطلاق النار في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وعرض القتال حياة موظفي المنظمات غير الحكومية في ماركا للخطر، خاصة عندما تعين لإحلالهم استخدام مدرج للطائرات كان قد أُعلن عن كونه مدرجا غير مأمون.

٣٠ - وتواصل القتال بين فصائل العشيرة الواحدة بسبب الخلافات السياسية فيما بين ثلاثة من قادة جيش الرهانونين للمقاومة في بايدوا والمناطق المتاخمة. واتفق اثنان منهم، هما العقيد حسن محمد نور "شاتاغودو" وأحد مساعديه السابقين، الشيخ عدن محمد نور "مادوبيه" على وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. على أن الحالة تدهورت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عندما أطلق وابل من الرصاص على ثماني نساء أثناء ورودهن الماء بإحدى الآبار في ناحية غوفماريري. بمنطقة باي فأردين قتيالات. واجتمع حوالي ٣٠٠ من شيوخ الرهانونين في واجد بهدف عقد محادثات الصلح. وقد تراجعت ضراوة الاشتباكات في منطقتي باي، وباكول منذ بدء مساعي الصلح.

٣١ - ورغم الهدوء الذي ميز منطقة جيدو على العموم، فلم تبرز فيها سلطة واضحة، بل يشترك العديد من العشائر في نزاعات تؤدي أحيانا إلى حوادث قتل. وتخضع منطقة الواك للإدارة المشتركة بين عشيرتي غاري وماريهان. وفي كانون الأول/ديسمبر، انتزعت ميليشيا غاري من ماريهان السيطرة على الواك. وبسبب هذا الصراع، وانعدام أي سلطة واضحة في المنطقة أيضا، يتعذر دخول الوكالات الإنسانية إليها.

٣٢ - وفي منطقة جوبا السفلى، ناحية الجنوب، أفيد بأن تحالف وادي جوبا يحتجز مركب صيد تابعا لجمهورية كوريا وطاقمه في ميناء كيسمايو، بسبب عدم دفع رسوم الصيد على ما يبدو. ويشمل الطاقم أشخاصا كينيين واندونيسيين وآخرين من جمهورية كوريا. والظاهر أن المركب احتجز في شهر حزيران/يونيه في عرض البحر ثم في ميناء كيسمايو. وبدوره، يواجه تحالف وادي جوبا الذي يسيطر على كيسمايو معارضة الميليشيات في جيليب التي دأبت على نصب مراكز التفتيش لابتزاز المال من المسافرين على الطريق الرابطة بين كيسمايو ومقديشيو. وتعطلت العمليات الإنسانية في كيسمايو بسبب تعدد أعمال اللصوصية ونشوب القتال من حين لآخر.

٣٣ - ووقع أيضا عدد من حوادث العنف في أنحاء أخرى من منطقة جوبا السفلى. ففي ماراري، احتجز أشخاص مسلحون ببنادق طائرة مستأجرة من المنطقة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد حلت المشكلة بعد تدخل شيوخ العشائر. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أغار مسلحون بالبنادق على مكاتب منظمة غير حكومية محلية في مراري، حيث قتل أربعة رجال (موظف دولي، وموظفان وطنيان، وزائر) وجرح رجلان آخران.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٤ - اهتزت ثقة دوائر المساعدة الدولية بشكل خطير في أعقاب مقتل العمال الإنسانيين الثلاثة في "صوماليلاند" (انظر الفقرة ٢٤). فقد فرضت قيود السفر على الموظفين وتم تقليص معظم الأنشطة الإنسانية. وإلى أن تكشف تحقيقات السلطات عن مزيد من المعلومات، اتخذ إجراء احتياطي يقضي بألا يغادر الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة حدود هرجيسا، حيث توفر السلطات الأمن لمرافق الأمم المتحدة.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت حكومة "صوماليلاند" توجيهات لترحيل "المهاجرين غير القانونيين" الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ويصنف المشردون داخليا من جنوب الصومال ضمن فئة المهاجرين غير القانونيين أيضا. وعلى الرغم من أن "وزارة الداخلية" تسجل المشردين داخليا الذين يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية، فقد انتهى الموعد النهائي دون وجود أي دلائل واضحة على حدوث عمليات طرد. وأعربت الأمم المتحدة للسلطات عن قلقها وشدت على أن الطرد القسري لطالبي اللجوء يشكل مخالفة للقانون الدولي.

٣٦ - وقد تسبب الجفاف الذي اجتاحت شمال الصومال خلال أربع سنوات في أزمة إنسانية حادة في شمال هضبة سول، بينما يمكن أن يؤدي ضعف هبوط الأمطار في المناطق المجاورة إلى توسيع المناطق المتضررة لتشمل المناطق الشمالية والوسطى من توغدهير ومودوغ.

٣٧ - ونتيجة لضعف موسم دير المطير (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر) في مناطق سول وسناج وباري، يواجه أكثر من ٩٠.٠٠٠ راع نقصا خطيرا في الأغذية وفقدان الماشية والكأ والغذاء. وبين تقييم أجري في تشرين الأول/أكتوبر، بالاشتراك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للمنطقة المتضررة، أن حوالي ٦٠ في المائة من الماشية هلك بسبب الجوع والمرض، ولا سيما الجمال، مما أدى إلى استفحال أوضاع الفقر التي تعيش فيها أسر الرعاة المعتمدة بدرجة كبيرة على مبيعات الحيوانات والحليب لكسب الدخل. وتوجد القطعان المتبقية من الماشية في حالة من الضعف يتعذر معها بيعها. وهناك حوالي ٣.٠٠٠ من

الأسر التي تخلت عن ماشيتها للذهاب إلى المناطق التي توجد بها مصادر دائمة للمياه، ومنها من توجهت إلى مراكز الحضر، مثل لاس - أنود وغاروبيه، وإن كان ذلك بدرجة أقل.

٣٨ - وفي مواجهة ذلك، قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية بتوفير خدمات محدودة في مجال الرعاية الصحية، وتوزيع الجرايات على الأسر المستهدفة، ودعم توزيع المياه، وإصلاح مصادر المياه القائمة وإتاحة منح نقدية في حالات الطوارئ، ويجري حالياً التخطيط لأنشطة تستهدف رعاية ما تبقى من الماشية وبرامج لدعم كسب القوت الطويل الأجل (الأجر لقاء العمل أساساً).

٣٩ - وقد تم إلى الآن احترام ضمانات الوصول المأمون إلى المناطق المتنازع عليها داخل منطقتي سول وسناج من قبل حكومتي "صوماليلاند" و "بوتلاند". على أن اشتداد حدة التوتر بشأن لاس - أنود (انظر الفقرات ٢١-٢٣) يؤدي فعلاً إلى تأخير الاستجابة الإنسانية بل يمكن أن تعرقل تلك الاستجابة تماماً إن تفاقم الوضع. ويتخذ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية خطوات للتقريب بين الحكومتين في محاولة لكفالة تجنب نشوب صراع مسلح والحفاظ على وصول المساعدة الإنسانية إلى وجهتها. وقد يصبح من الضروري توفير دعم إضافي عاجل من المانحين في حال نشوب صراع مسلح أو تفشي أحوال الجفاف.

٤٠ - واضطر القتال العشائري الضاري في منطقة غالودود الوسطى، بمقاطعتي أبودواق وموروساد (انظر الفقرة ٢٦)، حوالي ٩ ٠٠٠ شخص إلى الفرار نحو المدن المجاورة التي يعاني سكانها أنفسهم من انعدام الأمن الغذائي بفعل أحوال الجفاف. وما زال التوتر الحالة الأمنية يعيق القيام بالأنشطة الملائمة. وحتى الآن، قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية دعماً محدوداً في مجال الصحة واللوازم غير الغذائية. وتدرس اليونيسيف إمكانية العمل عن طريق الشركاء المحليين لتوفير المساعدة. وتواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية رصد الحالة بهدف توسيع نطاق المساعدة الإنسانية متى تحسنت الأوضاع الأمنية.

٤١ - وفي جنوب الصومال حيث تتمحور سبل كسب العيش حول الزراعة والرعي يتوقع لهبوط الأمطار بشكل جيد نسبياً والذي تراوحت درجته العادية بين ٨٠ إلى ١٢٠ في المائة أن يُساعد في تحقيق حصاد وإنتاج حيواني جيد. بيد أن العنف والصراع المسلح الذي يسود معظم جنوب ووسط الصومال لا يزال يعوق الحركة والبرامج الإنسانية. وقد أدت الصراعات المحلية ومحاولة الميليشيات المستقلة للسيطرة على إيرادات المطار أثناء الفترة الحالية المشمولة بالتقرير أدت إلى إغلاق مؤقت لمهابط الطائرات في قرى ومدن أفمادو وماريري وجامامي وكيسمايو وبيليت ووين. إضافة إلى مهبط الطائرات الذي يبعد ٥٠ كيلو متراً إلى خارج مقديشيو. وبالرغم من الاحتياجات الإنسانية في مقديشيو فلا تزال أعمال الإجرام والعنف فيها تحول دون الوصول إليها أو تنفيذ الأنشطة الإنسانية.

٤٢ - وقد ساهم وقف إطلاق النار بين فصائل جيش الرهانونين للمقاومة في الأسابيع الأخيرة (الفقرة ٣٠) في وصول المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ٢٠٠٠ مشرد داخليا هربوا من قريتي بكاريار وبكاروين في مقاطعة وجيد هربا من القتال. وهم يعيشون الآن في مخيمات لا تتوفر فيها سوى فرص ضئيلة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حاليا على تلبية احتياجاتهم كما تقوم أيضا باستكشاف السبل لدعم الجهود المستمرة للمصالحة لضمان الاستمرار في الوصول إلى المشردين داخليا.

٤٣ - وحتى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ورد أقل من ١ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال لعام ٢٠٠٤ والبالغ ١١٣ مليون دولار. وقدم المانحون نسبة ٦١ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣ والبالغ ٧٨ مليون دولار.

سادسا - الأنشطة التنفيذية لدعم السلام

٤٤ - أعلن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بنبروي تنفيذ "دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية عن الصومال". وتعمل المنطمتان معا لتنفيذ برنامج لوضع نُظُم لجمع البيانات وتعزيز المؤسسات الإحصائية الصومالية ودعم إنشاء قاعدة بيانات إحصائية لرصد الوضع الاقتصادي الكلي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وينفذ ذلك بدعم ومشاركة إدارات إقليمية ومحلية وشركاء دوليين. وتهدف الدراسة الاستقصائية إلى جمع بيانات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية أساسية على مستوى الأسر لتلبية بعض الاحتياجات الحيوية وسد الفجوات للقطاعين الاجتماعي والاقتصادي ولوضع وتخطيط السياسات بشكل أفضل. وسوف تشمل مجالات (أ) الديموغرافيا والإسكان؛ (ب) العمل والدخل؛ (ج) الخدمات الأساسية؛ (د) الاتصالات؛ (هـ) مشاركة المرأة؛ (و) الاهتمامات البيئية.

٤٥ - تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى السلطات المحلية في "صوماليلاند" لتحسين إقامة العدل وذلك بدعم إرساء سيادة القانون وبناء القدرات المحلية لوكالات إنفاذ القانون وتحسين تطبيق معايير حقوق الإنسان. واكتملت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الدورة التدريبية لموظفي الجهاز القضائي التي كانت قد بدأت في الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير (S/2003/987، الفقرة ٥٠). وقد وفرت التدريب لخمسين اختصاصيا قانونيا في مجالات القانون والإجراءات الأساسية للعمل القضائي. وجرى تقييم للتدريب بغرض مواصلة تطوير المقرر التدريبي لمرحلة التدريب الثانية في الوقت المناسب.

٤٦ - أثناء الفترة الحالية المشمولة بالتقرير قدمت الأمم المتحدة الدعم والمساعدة في إنشاء رئاسة للشرطة في هرجيسا وفي تخريج ١٣٠ ضابطا للشرطة من أكاديمية مانديرا للشرطة وتدريب أفراد الجهاز القضائي وإنشاء وحدة قانونية في جامعة هرجيسا.

٤٧ - وبدأت الأمم المتحدة في توزيع دراسة شاملة لحماية الأطفال على نطاق البلاد كانت قد اكتملت أثناء الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير (انظر S/2003/987، الفقرة ٥٦). واستندت الدراسة إلى مقابلات جرت مع ١٠ ٠٠٠ طفل وراشد على نطاق الصومال. وكانت بعض أهم النتائج البارزة للدراسة أن واحدا من كل ٢٠ طفلا تمت مقابلتهم كان يشارك هو أو أشقاؤه في نشاط من أنشطة المليشيات في المناطق الحضرية أساسا. وكشفت البيانات أن الأسر الكبيرة لا تميز كثيرا بين الأطفال الطبيعيين والأطفال المتبنين. بيد أن البنات المتبنيات لا يرسلن عادة إلى المدارس ويتزوجن وهن صغيرات. ويتعرض أطفال الشوارع للعنف وسوء استعمال المخدرات في المراكز الحضرية. وذكر أكثر من ٨ في المائة من الأسر أن أطفالها يعانون من مشاكل نمو ويعاني ثلث هذا العدد من ذلك نتيجة للصدمة. وكانت الإحصاءات كلها أعلى بكثير بالنسبة للأطفال والأسر التي تعيش في معسكرات استيطان المشردين داخليا.

٤٨ - وسوف تتيح نتائج الدراسة للوكالات إنشاء قواعد واضحة للمعرفة بشأن مجالات الاهتمام الرئيسية فيما يتعلق بحماية الأطفال الضعفاء في الصومال. وكما أتاحت عملية جمع البيانات القائمة على المشاركة وتحليل النتائج للوكالات إقامة شراكات على مستوى المجتمع المحلي مع المهتمين الرئيسيين بحماية الأطفال. وسوف تقوم الأمم المتحدة ببذل جهود من أجل الدعوة وزيادة الوعي بشأن القضايا الحساسة مثل العنف الجنسي وسوء المعاملة وحماية الأطفال المشردين داخليا وتجنيد الأطفال الجنود وحماية الأطفال الذين لا يكون لديهم مقدمو رعاية أساسيون. وواصلت جميع أطراف الصراع في الصومال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تجنيدها للأطفال في قواتها على النحو الوارد في تقريرها عن الأطفال في الصراع المسلح (S/2003/1053).

٤٩ - وتساهم مبادرة جديدة أعلنتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مساعدة الشباب على زيادة قدراتهم القيادية والتنظيمية. ويركز المشروع على البث الإذاعي بواسطة الشباب كوسيلة لتمكين الشباب من استخدام وسائط الاتصال الالكترونية في تعليم وتعبئة المجتمع المحلي. وتم في عام ٢٠٠٣ تدريب ٢٠ مجموعة من الشباب بلغ عددهم ٤٠٠ شخص على تقنيات إنتاج وإذاعة البرامج الإذاعية وبرامج الفيديو. واكتملت المرحلة التجريبية لهذه المبادرة في كانون الأول/ديسمبر بإنتاج أكثر من ٢٠ برنامجا إذاعيا و ٢٠ شريط فيديو. وأثبت هذا المشروع نجاحا كبيرا وذلك بتسخير إمكانيات مجموعة من الشبان الصوماليين ممن تتوفر لهم رغبة جادة في بناء السلام وتعزيز أنشطة السلام في مجتمعاتهم المحلية.

٥٠ - وساعدت نتائج دراسة الأمم المتحدة بشأن النظم القانونية المتعددة والتي تعتبر تمييزية بطبيعتها ضد المرأة وتعوق من فرص المرأة في الحصول على العدالة في تعميق التحليل والمعرفة بالموضوع (انظر S/2003/987، الفقرتان ٥٩ و ٦٠). ونفذت الأمم المتحدة مشروعاً لبناء القدرات لـ ٩ منظمات نسائية في جاري وهرجيسا ومقديشو من أجل تعزيز قدراتهن على المشاركة في وكالات إنفاذ القانون وكسب تأييدها فيما يتعلق بحقوق المرأة.

٥١ - وتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إعادة ٢٠٥ أفراد صوماليين إلى "صوماليلاند" من إثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمت إعادة ١٩ لاجئاً صومالياً إلى وطنهم من عدة بلدان أخرى.

٥٢ - وتوفر التحويلات إلى الصومال بليون دولار تقريباً من الدخل الأجنبي السنوي. ونظمت الأمم المتحدة مؤتمراً في لندن يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ضم منظمي القطاع المالي من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين من شركات التحويلات الصومالية. ونتج عن المؤتمر إنشاء الرابطة الصومالية للخدمات المالية وهي هيئة تنظيمية تهدف إلى ملء الفراغ في التنظيم الذي نتج من الولاية المحدودة للحكومة المركزية مما يساعد بالتالي في تحسين مصداقية قطاع التحويلات الصومالي مع الحكومات الأجنبية.

٥٣ - بدأ الشروع في إنشاء نظام صومالي للتصديق الصحي على صادرات الحيوانات. وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت مؤخرًا مشروعاً لدعم هذه العملية بشكل منظم اعترافاً منها بأهمية القطاع الحيواني في الصومال.

٥٤ - ولم يبلغ عن حدوث إصابات بشلل الأطفال في الصومال بنهاية عام ٢٠٠٣ ويعزى ذلك أساساً إلى الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات الشريكة. وساهم التنفيذ المنسق لأيام التحصين الوطنية ودون الوطنية والأنشطة عبر الحدود في زيادة التغطية إلى نسبة ٩٧ في المائة أو تحصين نحو ١,٤ مليون طفل في الجولة مما يقرب الصومال من حالة القضاء التام على المرض. وبالتزامن مع أيام التحصين تلقى نحو مليون طفل تقريباً كبسولات لفيتامين ألف أثناء السنة.

٥٥ - وتعاونت الوكالات الصحية والسلطات المحلية في تحسين نوعية واستمرارية المرافق الصحية وتقديم الخدمات الصحية ووضع نظم مسؤولية أكثر لإدارة الشؤون الصحية في المناطق التي يتوفر فيها استقرار نسبي. وتم تقديم الدعم التقني للسلطات المحلية في إدارة نظم الرعاية الصحية ووضع السياسات القطاعية. وتم من خلال الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين توفير عقاقير أساسية ومعدات طبية في أكثر من ٤٠٠ مرفق صحي إضافة إلى توفير التدريب للموظفين الطبيين في مجال الإشراف والرصد.

٥٦ - وشرعت الأمم المتحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في إنشاء نظام لمراقبة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تصحبه دراسات عن انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وذلك بغرض إنشاء قاعدة بيانات أساسية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت الأمم المتحدة تسهيلات لتدريب المستشارين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بورما وتسهيلات من أجل الحصول على الوقاية الطبية الملائمة وخدمات الدعم ولا سيما التي تستهدف المرأة.

٥٧ - وأسفرت الجهود المنسقة فيما بين أصحاب المصلحة في عام ٢٠٠٣ عن وضع إطار عمل مشترك يبين القضايا ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلاد ووفرت استراتيجيات واضحة لمنع انتشاره. وفي الربع الأخير من السنة استكملت خطط عمل لجميع المناطق الإدارية وشملت "صوماليلاند" و "بنت لاند" وجنوب ووسط الصومال باستخدام إطار العمل كأساس. واستطاعت الأمم المتحدة إقامة شراكات وشبكات رئيسية يتوقع لها أن تخدم كنقاط انطلاق في الأنشطة المقبلة.

سابعاً - ملاحظات

٥٨ - مثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه من أجل تعديل الميثاق المؤقت في مشاوررة الزعماء الصوماليين بنبروي انفراجا يعد بتحقيق تقدم أكثر في المؤتمر الصومالي الوطني للمصالحة الذي توقف العمل فيه لبعض الوقت. وإني لآمل أن يواصل الزعماء الصوماليون البناء على التقدم المحرز لتشكيل حكومة شاملة بالصومال.

٥٩ - سوف تشمل المرحلة التالية والأخيرة من عملية المصالحة اختيار أعضاء البرلمان الوطني الانتقالي الذين يقومون بدورهم بانتخاب رئيس يقود البلاد أثناء الفترة الانتقالية. وفي الوقت الذي يتابع فيه الزعماء الصوماليون العمل من أجل الوصول إلى اتفاق سياسي في مؤتمر المصالحة أود أن أشير إلى أهمية أن يصاحب التقدم المحرز في المجال السياسي جهود جادة من جانبهم لتحقيق التحسن الملموس في الحالة الأمنية على الأرض مما يساعد في تنفيذ الاتفاق السياسي. ويستتبع ذلك بدوره منح المصادقية اللازمة للاتفاق السياسي التي ستكون حيوية إذا أريد لهذا الاتفاق أن يحظى بالدعم الكامل من جانب الشعب الصومالي والمجتمع الدولي.

٦٠ - ينبغي توجيه الشكر لقادة دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ولا سيما للرئيسين كيباكي وموسيفيني وموظفيهما وللمراقبين الدوليين من أجل المشاورة التي تميزت بها جهودهم المتواصلة لتسهيل عملية المصالحة الوطنية الصومالية. لقد تحملت حكومة كينيا عبئاً ثقيلاً باستضافة عدد كبير من الوفود والممثلين الصوماليين أثناء المؤتمر ولفترة طويلة. وقد واصل المجتمع الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي تقديم مساهمات مالية سخية

للمؤتمر. وقام المراقبون الدوليون ولا سيما من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وغيرهما بتدخلات مهمة وضرورية لدعم جهود الوساطة التي تقوم بها الإيغاد. ويتعين أن يستمر هذا السخاء والمشاركة من جانب المجتمع الدولي لكي تنجح عملية المصالحة الصومالية.

٦١ - وفي الوقت ذاته إذا أُريد تشجيع الزعماء الصوماليين على الاستمرار في هذا المسار وتنفيذ الاتفاقات التي يتوصلون إليها بحسن نية سيكون من الضروري أن تعمل دول الإيغاد ودول خط المواجهة على تضييق الاختلافات فيما بينها فيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية الصومالية والحديث بصوت واحد.

٦٢ - وتبين بعثة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ واتخاذ القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تصميم المجلس على إنفاذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال. وقد قرر المجلس من جديد في هذا القرار من جملة أمور، قلقه البالغ إزاء التدفق المستمر للأسلحة والذخائر من الصومال وعبرها. ووفقاً لطلب المجلس أنشأت فريقاً للرصد يتألف من أربعة خبراء لمدة ستة أشهر يكون مقره في نيروبي. وقد أوكل إلى فريق الرصد جملة أمور منها التحقيق في الانتهاكات لحظر الأسلحة الذي يشمل الدخول إلى الصومال برا وجوا وبحرا وتقديم قائمة بمن يواصلون انتهاك حظر الأسلحة داخل وخارج الصومال ومؤيديهم النشطين من أجل اتخاذ تدابير إضافية من قبل المجلس.

٦٣ - ويؤكد انعدام الأمن وانتشار العنف في أجزاء عديدة من البلاد والتوترات التي صاحبت محاولة السيطرة على منطقتي سول وسناج مؤخراً حقيقة أن السلام الشامل هو ضرورة ملحة ولازمة في الصومال. وينبغي أن يعي الزعماء الصوماليون وميليشياهم أنهم سوف يتحملون المسؤولية عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

٦٤ - وبالرغم من المساهمات الكبيرة المقدمة استجابة للنداء الموحد من أجل الصومال في عام ٢٠٠٣ لا تتوفر خدمات أساسية عديدة للسكان بسبب نقص الأموال وهشاشة الحالة الأمنية. وتعتمد الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ تطوير الخدمات المستمرة إضافة إلى تخطيط مبادرات لبناء السلام. وبالإضافة إلى الاحتياجات الإنسانية الملحة في جميع أنحاء الصومال يهدد الجفاف الذي شهدته هضبة سول بامتداده إلى مناطق أخرى. وربما تظهر الحاجة إلى تمويل إضافي لتقديم استجابة فعالة في الوقت المناسب.

٦٥ - وقد بذلت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهوداً كبيرة لتحسين النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات وذلك بتحقيقها من خلال مشاركة أكبر وتعزيز التحليل وما يعقبه من تخطيط وإجراء استعراضات تقنية ورفيعة المستوى لجميع المشاريع وتحديد

أولويات المشاريع وفقا للمعايير الموضوعة سويا. وشاركت ١٦ منظمة غير حكومية هذه السنة في العملية وقدمت عشر منظمات مشاريع في عملية النداء الموحد بجانب الأمم المتحدة. ومن المأمول أن تفضي هذه الجهود إلى المزيد من التعاون والمشاركة الاستراتيجية الإنسانية الفعالة في عام ٢٠٠٤. وتحقيقا لهذه الغاية فإنني أدعو المانحين على المساهمة بسخاء في عملية النداء الموحد لضمان التنفيذ الأمثل لخطة العمل الإنسانية المشتركة من أجل الصومال.

٦٦ - وفي الختام أود أن أثني على ممثلي في الصومال السيد وينستون توماس وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري والعديد من المنظمات غير الحكومية لجهودها في دعم السلام والمصالحة في الصومال وتنفيذ أنشطة إنسانية وإنمائية في ظل الظروف الصعبة السائدة في البلد.